

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

غياب الشفافية في مشاريع تهيئة ساحتي الاستقلال وسيدي بوذهب وكذلك مشروع مدار محكمة الاستئناف بمدينة أسفي

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

كما تعلمون السيد الوزير المحترم أن الظهير الشريف رقم 18.15 الصادر في 5 جمادى الآخرة سنة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون 31.13 يحدد مجال تطبيق الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، وكذا شروط وكيفية ممارسته. لكن السيد الوزير المحترم مشاريع تهيئة ساحتي الاستقلال وسيدي بوذهب بمدينة أسفي، وكذا مشروع تهيئة مدار محكمة الاستئناف، والتي تجاوزت تكلفتها مليارين سيمتها عدم وجود لوحة إشهارية تعرف بها وتكلفتها وبصاحب الصفة والمقولة التي رست عليها هذه الصفة، وكذلك مكتب الدراسات المكلف بمتابعة الأشغال ومدة إنجازها، وهذا يتنافى والقانون السالف الذكر ولا يعزز مبدأ الشفافية ولا يرسخ ثقافة الحكامة الجيدة وكذا الديمقراطية التشاركية و تخليق الحياة العامة، مما يطرح تساؤلات عديدة، ويثير استنكار هيئات حقوقية وجمعيات المجتمع المدني بهذه المدينة التي ينخرها الفساد لأجل كل هذا أسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي إجراءاتكم للوقوف على هذا التسبب وإلزام أصحاب المشاريع العمومية من تمكين المواطنين والمواطنات من الحصول على المعلومات تطبيقا للمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حنان فطراس